



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

2024 | سبتمبر

التقرير الاقتصادي الربع سنوي

جدول المحتويات

3 موجز تنفيذي

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية والقطاع الخارجي لدولة الإمارات

5 1-1 الأفاق الاقتصادية العالمية
7 2-1 التضخم واستجابات السياسة النقدية
9 3-1 تطورات الأسواق العالمية

الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية المحلية

12 1-2 النمو الاقتصادي
14 2-2 التحليل القطاعي
16 3-2 التضخم

الفصل الثالث: تطورات الأسواق النقدية والمالية

18 1-3 المعروض النقدي وأسعار الفائدة
19 2-3 التطورات المصرفية
20 3-3 التطورات المالية
21 4-3 تطورات قطاع التأمين

موجز تنفيذي

لا تزال حالات عدم اليقين تحيط بالأفاق الاقتصادية العالمية، فقد عدل صندوق النقد الدولي توقعاته بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة باتجاه الانخفاض إلى 2.6% في عام 2024، مع مزيد من التباطؤ المتوقع ليصل إلى 1.9% في عام 2025، مع الانخفاض في سوق العمل واعدال الإنفاق الاستهلاكي. وبالعكس ذلك، تم تعديل النمو في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية نحو الارتفاع بشكل طفيف إلى 4.3% لعامي 2024 و2025، وكان ذلك مدفوعاً بشكل أساسي بالانتعاش في الاستهلاك الخاص والصادرات القوية، على الرغم من أن إجمالي الاستثمار لا يزال محدوداً.

بدأ التضخم العالمي في الاعتدال بسبب التأثيرات المجتمعة للسياسات النقدية المشددة التي تم تنفيذها في عامي 2022 و2023، وتراجع سوق العمل، وتراجع التضخم بشكل كبير في أسعار السلع. ودفعت هذه الإشارات البنوك المركزية في الولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة الأخرى إلى البدء في دورة تخفيف، وهو ما يمثل تحولا عن سياسات أسعار الفائدة المرتفعة في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، فإن الانقسام حول الضغوط التضخمية الناجمة عن ارتفاع تكاليف النقل والمأوى بشكل مستمر من ناحية، والمخاطر المتزايدة المتمثلة في المزيد من إضعاف سوق العمل في الاقتصادات المتقدمة من ناحية أخرى، سوف يشكل عاملاً رئيسياً في وضع جداول زمنية لخفض أسعار الفائدة في المستقبل. وقد يؤثر الفرق في سعر الفائدة بين الولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمة الأخرى على قوة الدولار الأمريكي والدرهم، نتيجة لتأثير مدى مواءمة انخفاض أسعار الفائدة بين البنوك المركزية. وإذا خفض بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة أكثر بكثير من الدول الأخرى، مثل البنك المركزي الأوروبي، فقد يضعف الدولار وبالتالي الدرهم، الأمر الذي من شأنه أن يعزز القدرة التنافسية التجارية لدولة الإمارات من خلال جعل الصادرات غير النفطية أقل سعراً من حيث القيمة الحقيقية، وبالتالي من المحتمل أن يعزز أداء الصادرات. ومع ذلك، فإن التضخم المستورد ومحركات التضخم المحلية تظل عوامل رئيسية يجب مراقبتها نظراً لتأثيرها الكلي على الاقتصاد.

وأدت الجهود المتواصلة لدولة الإمارات نحو تنويع اقتصادها وتعزيز علاقاتها مع الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى تحقيق رقم قياسي في التجارة الخارجية غير النفطية بلغ 669.9 مليار درهم في الربع الأول من عام 2024، أي ما يعادل 141% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن المتوقع أن يستمر هذا الأداء القوي، مدفوعاً بسلسلة من اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة، خلال عامي 2024 و2025، مما يدعم توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4% في عام 2024 وتسارعه إلى 6% في عام 2025. وفي حين أن قرارات منظمة أوبك+ بشأن حصص الإنتاج وسط حالات عدم اليقين العالمية ستؤثر على النمو الإجمالي، يظل القطاع غير الهيدروكربوني قوياً، وينمو متوقع أن يصل إلى 5.2% في عام 2024 و5.3% في عام 2025.

وارتفع عدد المعاملات العقارية بنسبة 2.3% خلال الفترة من يناير إلى يوليو 2024، بينما ارتفعت مبيعات الشقق والفلل بنسبة 6.2% و3.9% على التوالي. وفي دبي، أظهر السوق نشاطاً متزايداً، حيث نمت معاملات مبيعات المساكن في النصف الأول من عام 2024 بنسبة 34.8% على أساس سنوي، وارتفع مؤشر أسعار مبيعات الشقق ومؤشر أسعار مبيعات الفلل في الربع الثاني من عام 2024 بنسبة 14.3% و25.3% على أساس سنوي على التوالي. وأظهر قطاعا النقل والسياحة أداءً قوياً، حيث ارتفع عدد السياح الوافدين بنسبة 14.2% في النصف الأول من عام 2024. كما ارتفعت حركة الركاب في مطاري أبوظبي ودبي الدوليين بنسبة 33.8% و8% على أساس سنوي على التوالي.

وفي ضوء العوامل العالمية والمحلية، بما في ذلك أسعار السلع والأجور والإيجارات، راجع المصرف المركزي توقعاته بشأن التضخم في دولة الإمارات من 2.3% إلى 2.2% لعام 2024. إلا أنه إذا استمرت اتجاهات تراجع التضخم في الأغذية والمشروبات والمكونات الرئيسية غير القابلة للتداول، فقد يتم تعديل توقعات التضخم نحو الانخفاض. وبالنسبة لعام 2025، من المتوقع أن يبلغ معدل التضخم 2.2%، متأثراً بشكل رئيسي بالمكونات غير القابلة للتداول وسلوك سعر صرف الدولار الأمريكي.

وتماشياً مع سعر الفائدة على أرصدة الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة، خفض المصرف المركزي سعر الفائدة الأساسي (سعر الأساس) إلى 4.9% في سبتمبر 2024. وظل متوسط سعر الإقراض بالدرهم ليلية واحدة عند 30 نقطة أساس تقريباً أدنى من سعر الأساس، مما يعكس احتياطات فائضة مستدامة. كما أدى النمو القوي لودائع القطاع المصرفي والبالغ 13% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2024 إلى دعم ظروف تمويل السيولة المواتية. وواصلت محافظ القروض توسعها، حيث حققت نمواً بنسبة 8% على أساس سنوي في نهاية الربع الثاني من عام 2024، مدفوعةً بزيادة القروض لقطاعي التجزئة والشركات الخاصة. ولا يزال النظام المصرفي في دولة الإمارات يتمتع بمرورته، مدعوماً باحتياطات وقائية كافية من رأس المال والسيولة.

وفي الربع الثاني من عام 2024، ارتفع مؤشر أسعار الأسهم في سوق دبي المالي بنسبة 11.5% على أساس سنوي، بينما انخفض المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 6.1% على أساس سنوي بسبب انخفاض أسهم شركات كبرى تشكل ما نسبته 25% من السوق القابل للتداول الحر. ولا تزال مبادلات مخاطر الائتمان بالنسبة لأبوظبي ودبي منخفضة، مما يعكس الوضع المالي القوي لدولة الإمارات، واقتصادها الحيوي، وصناديق الثروة السيادية الضخمة. وشهد قطاع التأمين نمواً قوياً، مع ارتفاع إجمالي الأقساط المكتتبة بنسبة 31.2% على أساس سنوي، وارتفاع إجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة 34.0% في النصف الأول من عام 2024. وسجلت المخصصات الفنية نمواً بلغ 22.8% على أساس سنوي، وحافظ القطاع على كفاية رأس مال ونسب أرباح قوية، الأمر الذي يعكس قيمته السوقية القوية.

الفصل الأول

التطورات الاقتصادية الدولية والقطاع الخارجي لدولة الإمارات



1-1 الآفاق الاقتصادية العالمية

من المتوقع أن يبلغ النمو في الأسواق الناشئة نسبة 4.3% في عام 2024، ومن المتوقع انتعاش النمو في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بشكل ملحوظ ليصل إلى نسبة 2.4% في عام 2024

من المتوقع أن يظلّ النمو في الاقتصادات المتقدمة مستقرّاً عند 1.7% في عام 2024 وعند 1.8% في عام 2025

من المتوقع أن يظلّ النمو الاقتصادي العالمي مستقرّاً عند 3.2% في عام 2024 وعند 3.3% في عام 2025

الاقتصاد العالمي

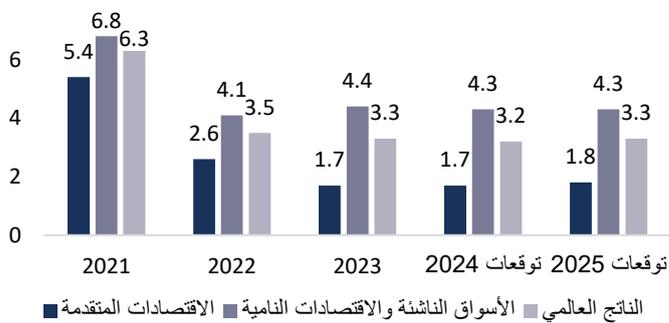
حافظ صندوق النقد الدولي على تقديراته بشأن النمو العالمي لعام 2024 عند نسبة 3.2% في تحديث بشأن آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر يوليو 2024، وعدل توقعاته بشكل طفيف لعام 2025 من 3.2% إلى 3.3%. وعلى الرغم من ذلك، يظلّ النمو العالمي المتوقع دون المتوسط التاريخي البالغ 3.8% بين عامي 2000 و2009، الأمر الذي يعكس الأوضاع الاقتصادية العالمية الصعبة. وترجع هذه التوقعات المنخفضة إلى التأثير المتأخر للتشديد النقدي، ومواصلة التشديد المالي، والنمو المعتدل للاستهلاك مع استفاد مخزونات الادخار وضعف سوق العمل. بالإضافة لذلك، تخضع التوقعات الاقتصادية العالمية لمخاطر التطورات المعاكسة المختلفة، بما في ذلك ارتفاع حالات عدم اليقين السياسي بسبب الانتخابات في العديد من الدول في هذا العام، والتوترات الجيوسياسية المتصاعدة.

الاقتصادات المتقدمة

بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، يتوقع صندوق النقد الدولي نمواً اقتصادياً مستقرّاً بنسبة تبلغ 1.7% في عام 2024 (بشكل مشابه لعام 2023)، وتسارع طفيف إلى 1.8% في عام 2025. هذا وتم تعديل النمو الاقتصادي المتوقع لعام 2024 في الولايات المتحدة باتجاه الانخفاض إلى 2.6%؛ ليصبح أبطأ مما كان متوقعاً في بداية العام. ومن المتوقع أن يشهد النمو في الولايات المتحدة مزيداً من التباطؤ بشكل ملحوظ إلى 1.9% في عام 2025 مع تراجع سوق العمل واعتدال الإنفاق الاستهلاكي. وبالتأكيد، يشير التراجع الأخير في المؤشرات عالية التردد (مثل فرص العمل، وبيانات الرواتب، والمطالبات المستمرة عند البطالة، وما إلى ذلك) إلى تباطؤ على نطاق واسع في إنفاق المستهلكين، إلى جانب اعتدال نمو دخل الأسر وتلاشي المدخرات. وقد تؤدي معدلات الاقتراض الحقيقية المرتفعة حالياً إلى خفض إنفاق المستهلكين أيضاً على السلع ذات الأمد الطويل والاستثمارات السكنية. علاوةً على ذلك، من المتوقع أن يساهم التشديد التدريجي للسياسة المالية والتأثيرات التراكمية للتشديد النقدي سابقاً إلى المساهمة في التباطؤ الاقتصادي في عام 2025.

ومن المتوقع أن يشهد النمو في منطقة اليورو انتعاشاً من معدله المنخفض في عام 2023 البالغ 0.5% إلى 0.9% في عام 2024 ثم إلى 1.5% في عام 2025. ومن المرجح أن يكون هذا التعافي مدفوعاً بالاستهلاك المستدام، الناتج عن ارتفاع الأجور الحقيقية، وزيادة الاستثمار بسبب تخفيف شروط التمويل وسط تخفيف السياسة النقدية تدريجياً. وفي المملكة المتحدة، من المتوقع أن يرتفع النمو من 0.1% في عام 2023 إلى 0.7% في عام 2024، مدفوعاً بتراجع التضخم الذي أدى لتعزيز الدخل الحقيقي، وأن يشهد مزيداً من التسارع إلى 1.5% في عام 2025 مع تحسن الأوضاع المالية وبدء تخفيف السياسة النقدية. وفي اليابان، من المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي إلى 0.7% في عام 2024، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى ضعف التوسع في الاستهلاك وتباطؤ الصادرات مع عودة إنتاج الآليات إلى وضعه الاعتيادي واستقرار الطلب على السياحة. مع ذلك، من المتوقع أن ينمو الناتج بمتوسط معدل يبلغ 1.0% في عام 2025، مدفوعاً بتحسينات طفيفة في إنفاق المستهلكين والمدعوم بارتفاع الأجور الحقيقية واستثمار رأس المال.

الرسم البياني 1.1 نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي- يوليو 2024.

الجدول 1.1 نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة (%)

الربع الرابع 2024 (على أساس سنوي)	توقعات 2025	توقعات 2024	2023	2022	
3.2	3.3	3.2	3.3	3.5	العالم
1.8	1.8	1.7	1.7	2.6	الاقتصادات المتقدمة
2.0	1.9	2.6	2.5	1.9	الولايات المتحدة الأمريكية
1.5	1.5	0.9	0.5	3.4	منطقة اليورو
1.5	1.5	0.7	0.1	4.3	المملكة المتحدة
1.6	1.0	0.7	1.9	1.0	اليابان

المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي- يوليو 2024، والهيئات الوطنية.

الأسواق الناشئة ودول مجلس التعاون الخليجي

الجدول 2.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أسواق ناشئة مختارة (%)

الربع الرابع 2024 (على أساس سنوي)	توقعات 2025	توقعات 2024	2023	2022	
4.3	4.3	4.3	4.4	4.1	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية
2.9	2.4	2.1	2.9	3.0	البرازيل
4.6	4.5	5.0	5.2	3.0	الصين
6.5	6.5	7.0	8.2	7.0	الهند

المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي- يوليو 2024.

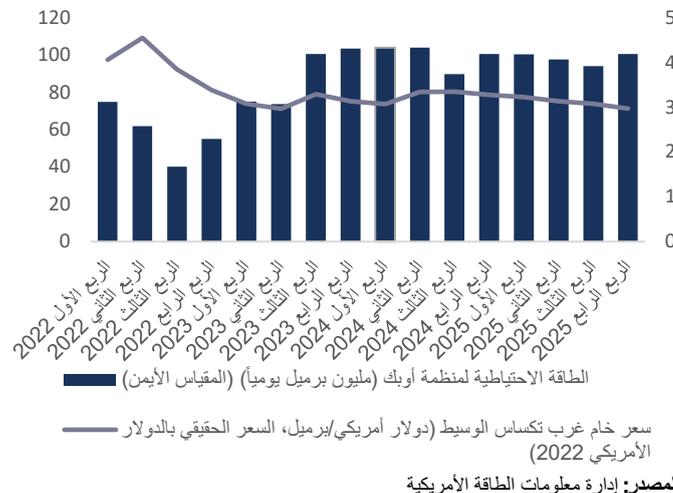
الجدول 3.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي (%)

توقعات 2025	توقعات 2024	2023	2022	
4.9	2.4	0.4	7.0	دول مجلس التعاون الخليجي
6.0	4.0	3.6	7.5	الإمارات*
6.0	2.6	0.8 -	8.7	السعودية
1.8	1.8	1.3	4.9	قطر
3.8	1.4 -	2.2 -	8.9	الكويت
3.1	1.2	1.3	4.3	عمان
3.2	3.6	2.6	4.9	البحرين

المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي- يوليو 2024، آفاق الاقتصاد الإقليمي؛ صندوق النقد الدولي.

ملاحظات: *المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء للعامين 2022 - 2023 والمصرف المركزي للعامين 2024-2025. يتم حساب معدل النمو لدول مجلس التعاون الخليجي كمتوسط مرجح للدول الأعضاء.

الرسم البياني 2.1. الطاقة الاحتياطية للنفط وأسعار النفط حسب منظمة أوبك



عدّل صندوق النقد الدولي النمو في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية نحو الارتفاع بشكل طفيف إلى 4.3% لكل من عامي 2024 و2025 عن التقديرات السابقة التي بلغت 4.2%. ويعود ذلك إلى النشاط القوي في آسيا، وتحديداً في الصين والهند. وبالنسبة للعديد من الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، يُعزى النمو المتوقع إلى تحسّن الطلب المحلي، المدعوم بانخفاض التضخم وتخفيف الأوضاع المالية. بالإضافة لذلك، فإن الانتعاش الدوري في التجارة، الناجم عن الطلب الأقوى من المتوقع من بعض الاقتصادات المتقدمة، يُساهم في تعزيز هذه الآفاق المستقبلية الإيجابية.

وتحديداً، من المتوقع أن تبلغ نسبة النمو في آسيا الناشئة والنامية 5.4% تقريباً في عام 2024 ونسبة 5.1% في عام 2025، متجاوزةً بشكل طفيف التوقعات الصادرة بشأن آفاق الاقتصاد العالمي في شهر إبريل 2024. وفي أوروبا الناشئة والنامية، من المتوقع أن تبلغ نسبة النمو 3.2% في عام 2024 وأن تتراجع إلى 2.6% في عام 2025. وفي أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، من المتوقع أن يضعف النمو من نسبة 2.3% في عام 2023 إلى 1.9% في عام 2024، قبل أن يعود للانتعاش إلى نسبة 2.7% في عام 2025. ويُعزى هذا التعديل باتجاه الانخفاض بشكل أساسي لعام 2024 إلى انخفاض الصادرات الإقليمية وتراجع التوقعات المستقبلية على المدى القريب بالنسبة للأرجنتين، وتأثير الفيضانات في البرازيل على المدى القريب.

تم تعديل النمو المتوقع في الصين للارتفاع من 4.6% إلى 5.0% لعام 2024، ومن 4.1% إلى 4.5% لعام 2025. ويُعزى التعديل باتجاه الارتفاع بشكل أساسي إلى الانتعاش في الاستهلاك الخاص والصادرات القوية. ومع ذلك، ظلّ النمو الإجمالي للاستثمارات ضعيفاً، مع وجود بنية تحتية صلبة والاستثمار في قطاع التصنيع، والذي قابله تراجع الاستثمارات العقارية بسبب التباطؤ المستمر في قطاع العقارات. ولمعالجة تراجع الإقراض المصرفي المرتبط بالعقارات، وضعت الحكومة برنامجاً لتيسير توفير السيولة للمطورين العقاريين، بهدف دعم إنجاز مشاريع عقارية حيوية ولتعزيز الثقة في القطاع. وتم تعديل توقعات النمو بالنسبة للهند باتجاه الارتفاع إلى 7.0% لهذا العام ولتبلغ 6.5% في عام 2025. ويعكس هذا التغيير مجموعة من التأثيرات الانتقالية نتيجة للتعديلات نحو الارتفاع في أرقام النمو في عام 2023 وتحسن توقعات الاستهلاك الخاص، وتحديداً في المناطق الريفية.

ومن المتوقع أن يزداد النمو الاقتصادي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير من 0.4% في عام 2023 إلى 2.4% في عام 2024، على الرغم من الانكماش في الإنتاج والصادرات النفطية. وطبقاً لأحدث توقعات لصندوق النقد الدولي، فإن النمو الأقوى في الأنشطة غير النفطية كان مدعوماً بكل من الاستهلاك الخاص والاستثمار في قطاعات الأعمال، بالإضافة لزيادة معينة في السياحة. بالإضافة لذلك، تُسهم زيادة تدفقات رأس المال الإجمالية وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الهادفة إلى تنويع الاقتصاد في مزيد من هذا الزخم الإيجابي. وتشمل هذه الإصلاحات مبادرات لتطوير البنية التحتية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي، وفي نهاية المطاف دعم وضع اقتصادي يتسم بمرونة واستدامة أكثر.

2-1 التضخم واستجابات السياسة النقدية

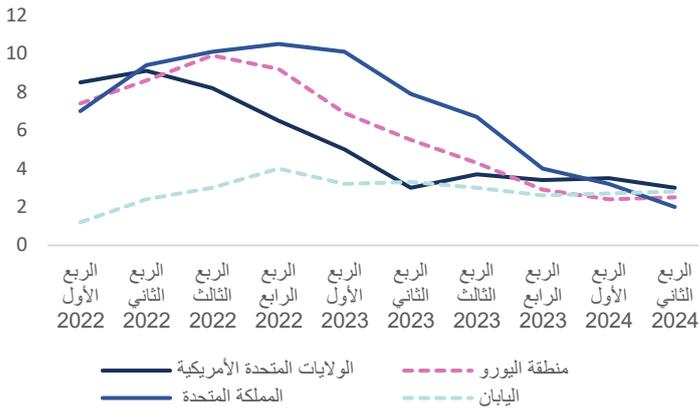
بدأت العديد من البنوك المركزية في خفض أسعار الفائدة، كاستجابة لانخفاض معدلات التضخم

تراجع التضخم في معظم المناطق، نظراً لانخفاض أسعار الطاقة والسلع

من المتوقع أن يتراجع التضخم العالمي من 6.7% في عام 2023 إلى 5.9% في عام 2024

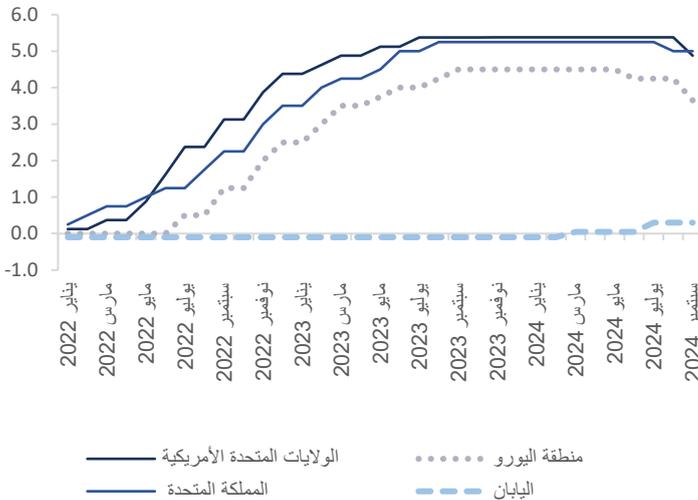
التضخم العالمي

الرسم البياني 3.1. متوسط التضخم الكلي في اقتصادات متقدمة مختارة (على أساس سنوي، %)



المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 4.1. أسعار الفائدة في اقتصادات متقدمة مختارة (%)



المصدر: بلومبيرغ

أظهر التضخم العالمي إشارات الاعتدال، حيث وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر يوليو 2024، من المتوقع أن يهبط التضخم العالمي من 6.7% في عام 2023 إلى 5.9% في عام 2024 وإلى 4.4% في عام 2025. ويعزى هذا التراجع بشكل أساسي إلى التأثير التراكمي للسياسات النقدية المشددة منذ عام 2022، وتراجع أسواق العمل، والمزيد من تراجع التضخم في أسعار السلع.

التضخم في الاقتصادات المتقدمة

انخفض التضخم الكلي في الولايات المتحدة بشكل سريع إلى 2.5% على أساس سنوي في أغسطس 2024، مدفوعاً بشكل أساسي بتكاليف النقل والمأوى. وفي سبتمبر 2024، خفض بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة بمقدار 50 نقطة أساس إلى 4.75-5%، مشيراً إلى زيادة الثقة في أن التضخم يسير بشكل مستدام نحو الهدف البالغ 2%. كما أشار بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى أن المخاطر التي تهدد تحقيق أهدافه في التوظيف والتضخم أصبحت الآن أكثر توازناً، مما يعكس تخفيف الضغوط التضخمية وتراجع في سوق العمل.

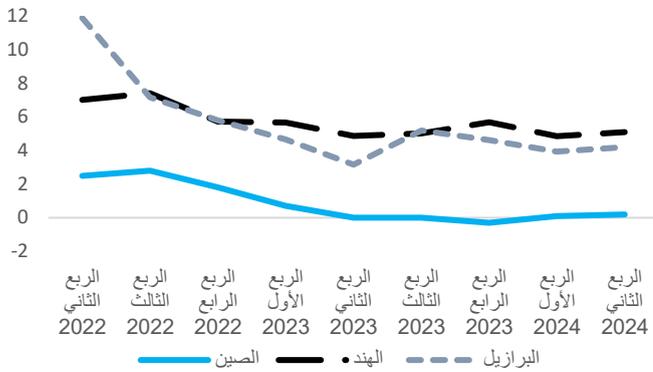
وارتفع معدل التضخم السنوي في منطقة اليورو بشكل طفيف إلى 2.6% على أساس سنوي في شهر يوليو 2024 من 2.4% على أساس سنوي في شهر مارس 2024، مما يعكس زيادات معتدلة في كل من أسعار الطاقة والسلع الصناعية. وشهد التضخم في شهر أغسطس 2024 تراجعاً إلى 2.2% على أساس سنوي، مدفوعاً بتباطؤ حاد في أسعار الطاقة. وخفض البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة الثابت بمقدار 60 نقطة أساس إلى 3.65%، استناداً إلى الظروف الاقتصادية واقترب التضخم من هدف 2.0%.

وفي المملكة المتحدة، انخفض معدل التضخم السنوي بشكل حاد إلى 2.0% على أساس سنوي في شهر يونيو 2024 من 3.2% على أساس سنوي في شهر مارس 2024، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض أسعار الغاز والكهرباء. وشهد التضخم في شهر أغسطس 2024 زيادة طفيفة إلى 2.2% على أساس سنوي بسبب المساهمات السعودية الحادة من أسعار تذاكر الطيران.. وخفض بنك إنجلترا سعر الفائدة الخاص به بمقدار 25 نقطة أساس إلى 5% في شهر أغسطس 2024، متحرراً بحذر في تحرير السياسة النقدية.

في أغسطس 2024، أبقى بنك اليابان على سعر الفائدة الرئيسي عند 0.25%، استجابةً لارتفاع معدل التضخم إلى 2.8% على أساس سنوي في كل من شهري يونيو ويوليو 2024. وتُعزى الزيادة الأخيرة في التضخم على الأغلب إلى ارتفاع أسعار الكهرباء، بالإضافة أيضاً إلى مواصلة أسعار الغاز والغذاء والسكن والنقل اتجاهها نحو الارتفاع.

التضخم في الاقتصادات الناشئة واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

الرسم البياني 5.1. متوسط التضخم الكلي في اقتصادات ناشئة مختارة (على أساس سنوي، %)



المصدر: بلومبيرغ، جلوبال سورس بارتنرز.

واصل التضخم في الصين ارتفاعه، مع ارتفاع المعدل السنوي إلى 0.6% على أساس سنوي في شهر أغسطس 2024 من 0.1% في شهر مارس 2024 و0.5% في يوليو 2024. وفي شهر يوليو، فاجأ بنك الشعب الصيني الأسواق بخفض المعدل المرجعي الخاص به بشأن الإقراض إلى 3.35% من 3.45% لتعزيز ثقة الشركات والمستهلكين وسط تراجع النمو.

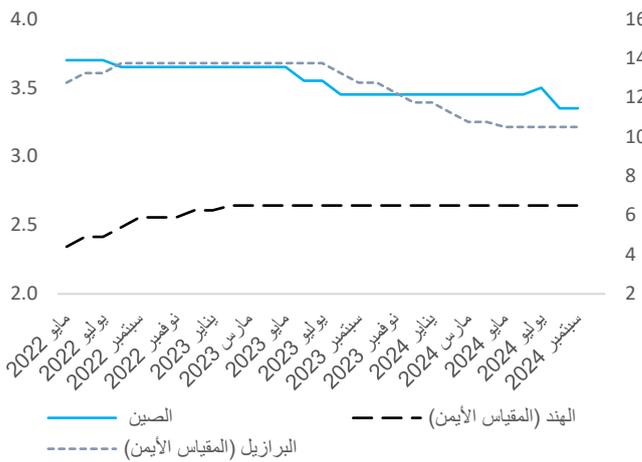
وفي شهر أغسطس 2024، انخفض التضخم السنوي في الهند بشكل حاد إلى 3.7% على أساس سنوي مقارنة بنسبة 4.9% في مارس 2024 ولكن أعلى قليلاً من 3.5% المسجلة في يوليو 2024. ويُعزى انخفاض التضخم بشكل أساسي إلى انتعاش الرياح الموسمية الجنوبية الغربية والتطور في الزراعة، مما أدى إلى انخفاض أسعار الاغذية. وخلال اجتماع السياسة النقدية المنعقد في شهر يوليو 2024، حافظ بنك الاحتياطي الهندي على معدل إعادة الشراء المرجعي الخاص به دون تغيير عند 6.5%.

بلغ معدل التضخم السنوي في البرازيل 4.3% في أغسطس 2024، بانخفاض طفيف عن الزيادة البالغة 4.5% في الشهر السابق، تماشيًا إلى حد كبير مع توقعات السوق بنسبة 4.5%. وفي شهر مايو، خفض البنك المركزي البرازيلي سعر الفائدة المرجعي الخاص به بمقدار 25 نقطة أساس أخرى إلى 10.50% بعد تخفيضه لسادس مرة بضعف هذا المقدار. وفي اجتماعه المنعقد في شهر يوليو، حافظ البنك المركزي على سعر الفائدة المرجعي الخاص به دون تغيير بسبب المخاوف بشأن الآفاق المستقبلية للتضخم.

واستقر معدل التضخم في المملكة العربية السعودية عند 1.6% على أساس سنوي في أغسطس 2024 كما في شهر مارس 2024. وانخفض معدل التضخم السنوي في قطر بشكل كبير إلى 1.2% على أساس سنوي في شهر أغسطس 2024 من 2.5% في شهر مارس 2024. وانخفض معدل التضخم في الكويت إلى أقل من 3% للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات تقريباً مع انخفاض معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك إلى 2.8% على أساس سنوي في شهر يونيو 2024، وبأبطى وتيرة منذ شهر نوفمبر 2020. إلا أنه، ارتفع مرة أخرى إلى 3.0% في شهر أغسطس 2024. وارتفع معدل التضخم في عُمان بشكل ملحوظ إلى 1.1% على أساس سنوي في شهر أغسطس 2024 من 0.2% في شهر مارس 2024. وجاء الضغط نحو الارتفاع بشكل أساسي من الارتفاع الأسرع في أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية والإسكان والمرافق. وانخفض معدل التضخم في البحرين إلى 1.1% في شهر يونيو 2024، منخفضاً من 2.5% في شهر مايو، ويُعزى ذلك إلى انخفاض أسعار النقل وتباطؤ أسعار الأغذية والمشروبات غير الكحولية.

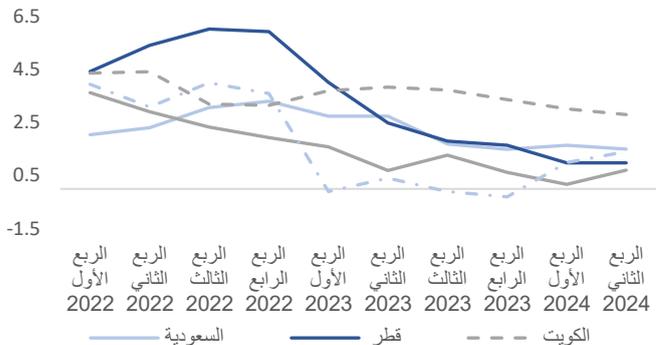
في سبتمبر 2024، خفضت البنوك المركزية في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، التي ترتبط عملاتها بالدولار الأمريكي، أسعار الفائدة الرئيسية بما يتماشى مع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية الأمريكية. حالياً، تتراوح أسعار الفائدة المرجعية بين 4.9% و 5.5%. كما خفضت الكويت، التي ترتبط عملتها بسلة غير معلنه من العملات، أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس فقط، ليبلغ سعر الخصم حالياً 4%.

الرسم البياني 6.1. أسعار الفائدة في اقتصادات ناشئة مختارة (%)



المصدر: بلومبيرغ.

الرسم البياني 7.1. متوسط تضخم أسعار السلع الاستهلاكية في دول مجلس التعاون الخليجي (على أساس سنوي، %)



المصدر: بلومبيرغ.

1-3 تطورات الأسواق العالمية

استمرار النمو في الصادرات والواردات غير النفطية لدولة الإمارات في عام 2024

شهدت أسواق السلع الأساسية تقلبات نظراً لقيود على العرض وللتوترات الجيوسياسية

تحسن الأوضاع المالية العالمية مع تراجع معدلات التضخم وإشارات تخفيض محتمل لأسعار الفائدة

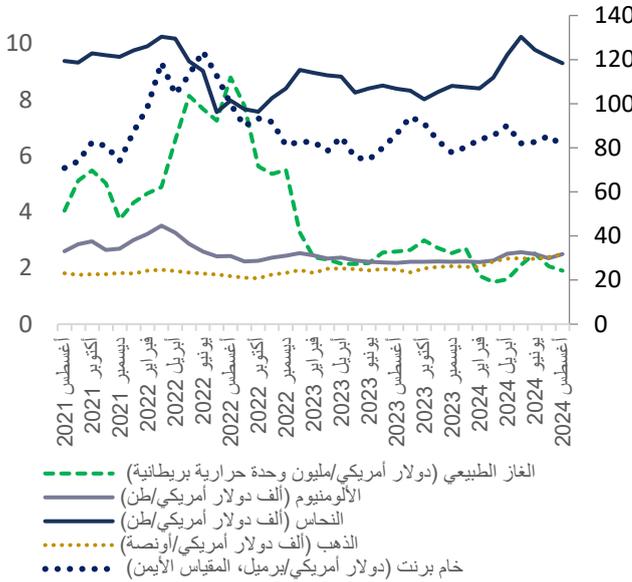
الأوضاع المالية العالمية

الرسم البياني 8.1. مؤشرات الأوضاع المالية



المصدر: جولدمان ساكس

الرسم البياني 9.1. أسعار السلع الأساسية



المصدر: بلومبيرغ، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

لقد تحسنت الأوضاع المالية العالمية بشكل عام في سبتمبر 2024، مع بدء البنوك المركزية في تخفيف السياسات النقدية. ورغم استمرار التقلبات، فإن وتيرة التيسير النقدي المستمرة في الولايات المتحدة وغيرها من الاقتصادات المتقدمة، إلى جانب حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي، أدت إلى فترات من زيادة تقلبات السوق. وكان هذا التقلب واضحاً بشكل خاص في الأسواق الناشئة، حيث واجهت العملات ضغوطاً إضافية بسبب ضيق الفروقات في أسعار الفائدة مع الدولار الأمريكي.

وفي الولايات المتحدة، أظهرت الأوضاع المالية إشارات على التيسير في شهر سبتمبر 2024، مقارنة بالربع السابق، مدفوعةً إلى حد كبير بتوقعات سياسة نقدية أكثر مرونة. ومع انخفاض معدل التضخم وتراجع بيانات سوق العمل، عزز خفض أسعار الفائدة الذي أجراه بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي التحول نحو موقف نقدي أكثر تيسيراً. وبحلول شهر سبتمبر، ارتفعت توقعات السوق بخصوص خفض إضافي لأسعار الفائدة بحلول نهاية العام بشكل كبير، الأمر الذي أدى إلى إيجاد بيئة مالية ملائمة أكثر، على الرغم من استمرار بعض حالات عدم اليقين بشأن الآفاق الاقتصادية.

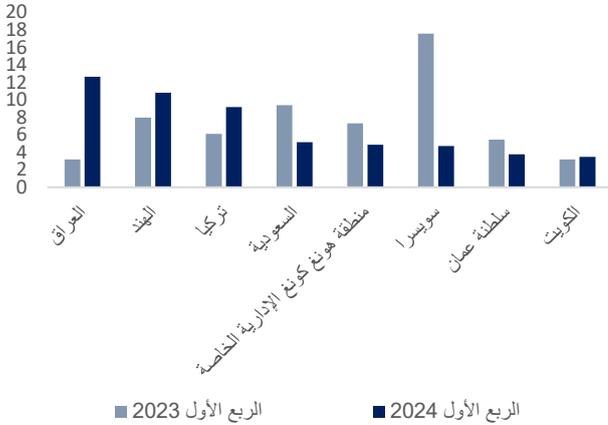
وبشكل عام، ومع تراجع حدة الأوضاع المالية العالمية، إلا أنها لم تكن على نحو موحد، مع وجود فترات من تشديد الأوضاع المالية أحياناً. ويتأثر هذا التوجه غير المتزن بتوقعات سياسة نقدية أقل حدة في الاقتصادات المتقدمة. وفي حين أن الأوضاع أصبحت أقل شدة، فإن احتمالية زيادة التقلبات وضغوطات العملة في الأسواق الناشئة لا تزال تشكل مخاطر.

السلع الأساسية

شهدت أسعار نفط خام برنت تقلبات، لكنها ظلت مرتفعة في الأشهر الأخيرة، حيث بلغ متوسط سعر البرميل 85.3 دولار في شهر يوليو قبل أن ينخفض إلى 80.9 دولار في شهر أغسطس 2024. وتُعزى الزيادة الأولية في الأسعار إلى حالات عجز أكبر في العرض نتيجة لعمليات الخفض المستمرة للإنتاج من قبل الدول في منظمة أوبك+ والتوترات الجيوسياسية المتبقية. ومع ذلك، انخفضت الأسعار في شهر أغسطس، حيث أدت البيانات الاقتصادية الضعيفة إلى نهج حذر في الأسواق، على الرغم من التوترات الجيوسياسية. وفي غضون ذلك، شهدت أسعار الغاز الطبيعي تقلبات بشكل معتدل، حيث بلغت الأسعار 1.6 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في شهر إبريل 2024، ثم قفزت إلى 2.5 دولار أمريكي في شهر يونيو، وانخفضت إلى 2.0 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في شهر أغسطس 2024.

وفي سوق المعادن الثمينة، حافظ سعر الذهب على مسار تصاعدي، بدعم من الطلب القوي من الصين والتوترات الجيوسياسية المتواصلة. وحققت أسعار الذهب أعلى مستوى لها على الإطلاق بما يزيد على 2500 دولار للأونصة في شهر أغسطس 2024، مع زيادة على أساس سنوي بنسبة 28.9%. وارتفعت أسعار النحاس والألمنيوم بنسبة 8.4% وبنسبة 9.2% على أساس سنوي على التوالي في ظل ظروف العرض المشددة.

الرسم البياني 10.1. الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين (كنسبة مئوية من الصادرات غير النفطية)



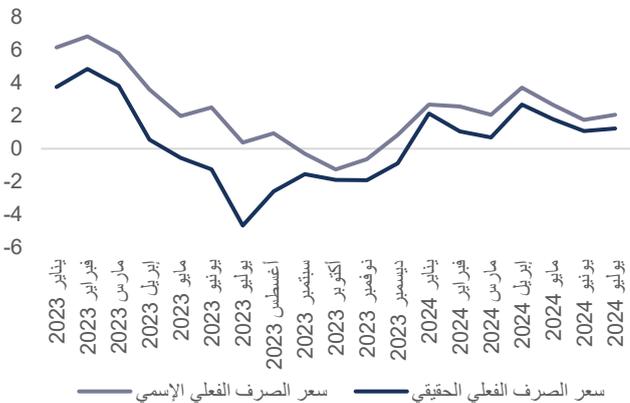
المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.

الرسم البياني 11.1. واردات دولة الإمارات العربية المتحدة من الشركاء التجاريين الرئيسيين (كنسبة مئوية من الواردات)



المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.

الرسم البياني 12.1. أسعار الصرف الفعلية الاسمية والحقيقية للدرهم الإماراتي (على أساس سنوي، %)



المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

وفي شهر أغسطس 2024، انخفض مؤشر أسعار الأغذية الخاص بمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بنسبة 1.1% على أساس سنوي، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى انخفاض الأسعار عالمياً بالنسبة للحبوب والسكر واللحوم، والتي فاقت في المقابل ارتفاع أسعار الزيوت النباتية والألبان. وظلّ عرض المواد الغذائية العالمية في الربع الثاني من عام 2024 حساساً تجاه الاضطرابات الناجمة عن الظروف الجوية والصراعات الجيوسياسية والتغيرات في السياسة، مما أثر على توجّهات أسعار الغذاء بشكل عام.

التجارة الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة

ارتفع إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية للسلع بدولة الإمارات في الربع الأول من عام 2024 بنسبة 11.5% على أساس سنوي، حيث بلغ 669,9 مليار درهم أو نسبة 141% من الناتج المحلي الإجمالي.

وشهدت الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات زيادة كبيرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير مقارنة بالربع الأول من العام السابق، بنسبة 22.2%، حيث بلغت 122.9 مليار درهم، ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى زيادة كبيرة في الذهب (34% على أساس سنوي) والمجوهرات (101% على أساس سنوي). ووفقاً لبيانات من المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، ظهر العراق كشريك رئيسي للصادرات غير النفطية لدولة الإمارات بنسبة 15% من الصادرات. وكانت الهند (11.7%) وتركيا (8.9%) الوجهتين الرئيسيتين الثانية والثالثة للصادرات غير النفطية على التوالي. وبشكل عام، كانت أكثر السلع غير النفطية المصدرة هي الذهب، ويشكل 47.3% من إجمالي الصادرات غير النفطية، يليه المجوهرات (5.9%) ومنتجات السجائر (4.4%).

وسجلت عمليات إعادة التصدير نمواً طفيفاً خلال الربع الأول من عام 2024، بنسبة 1.0% على أساس سنوي، وبلغت 161 مليار درهم. وظلت المملكة العربية السعودية، التي بلغت حصتها 12.4%، الوجهة الأهم لإعادة التصدير بالنسبة لدولة الإمارات، تليها العراق (10.9%)، ثم الهند (7.3%). وسيطرت معدات الاتصالات على عمليات إعادة التصدير وشكلت 19.3% يليها الألماس (10.7%) والمركبات (5.9%).

وارتفعت الواردات بشكل كبير بنسبة 13.3% خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2023، حيث بلغت 386 مليار درهم. وكانت الزيادة مدعومة بالقطاع الحيوي غير الهيدروكربوني وارتفاع طفيف في قيمة العملة. وحافظت الصين على مكانتها كشريك رئيسي للواردات التجارية، حيث تشكل ما نسبته 18.5% من إجمالي الواردات، تليها الهند بنسبة (7.5%) والولايات المتحدة بنسبة (6.0%). وكان الذهب، الذي بلغت حصته 22.8% السلعة المستوردة الرئيسية، وفي حين كانت معدات الاتصالات والمركبات السلع الثانية والثالثة الأكثر استيراداً وبلغت حصتهما 9.7% و6.2% على التوالي.

سعر الصرف

ارتفع سعر الصرف الفعلي الاسمي، والذي يأخذ في الاعتبار أسعار الصرف المتعددة للعملة الوطنية مقابل سلة مرجحة من الشركاء التجاريين الرئيسيين لدولة الإمارات، بنسبة 2.1% على أساس سنوي في شهر يوليو 2024، مرتفعاً من نسبة 1.8% على أساس سنوي في الشهر السابق، ويرجع ذلك إلى ارتفاع مؤشر الدولار الأمريكي. وارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي، والذي يأخذ في الاعتبار فروقات التضخم بين دولة الإمارات وشركائها التجاريين، بنسبة 1.2% مقارنةً بالعام السابق. ويعكس الارتفاع المنخفض لسعر الصرف الفعلي الحقيقي معدل التضخم المنخفض بدولة الإمارات في مقابل شركائها التجاريين.

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية المحلية



1-2 النمو الاقتصادي

من المتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني قوياً في عامي 2024 و2025، طبقاً لاتفاقيات أوبك+

من المتوقع انتعاش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 4% في عام 2024، وأن يتسارع لاحقاً إلى 6% في عام 2025، من نسبة النمو البالغة 3.6% في عام 2023

تباطأ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 3.4% على أساس سنوي خلال الربع الأول من عام 2024، مما يعكس قطاع غير هيدروكربوني مرن وتحسن في الناتج المحلي الإجمالي الهيدروكربوني

الآفاق المستقبلية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

شهد الاقتصاد الإماراتي خلال الربع الأول من عام 2024 توسعاً بنسبة 3.4% على أساس سنوي، وهي أقل من النمو بنسبة 4.3% على أساس سنوي المسجلة في الربع الرابع من عام 2023. وترجع النسبة ربع السنوية إلى كل من تسارع النمو الهيدروكربوني (الذي يُشكل 25% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي) وانخفاض أداء القطاع غير الهيدروكربوني بشكل طفيف.

عدّل المصرف المركزي توقعاته بشأن نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو الارتفاع لعام 2024 إلى 4% من 3.9% سابقاً، مما يعكس تحسن أداء القطاع النفطي. وتواصل قطاعات السياحة والنقل والخدمات المالية وخدمات التأمين والبناء والعقارات والاتصالات، في كونها دافعاً لتوقعات النمو، في حين تُعدّل المستويات الحالية لإنتاج النفط خلال عام 2024 بشكل جزئي النمو الإجمالي. وبالنسبة لعام 2025، من المتوقع أن يرتفع النمو إلى 6%، مع توقع استمرار الزخم في القطاع غير الهيدروكربوني، في حين من المتوقع أن يرتفع الإنتاج الهيدروكربوني بشكل كبير.

توجد بعض المخاطر الكبيرة المحيطة بالتوقعات لعامي 2024 و2025. وعلى الجانب المعاكس، تظهر مخاطر من تصاعد بعض التوترات الجيوسياسية الحالية أو اندلاع توترات جديدة (بما في ذلك الصراع الروسي الأوكراني، والحرب في غزة، والاضطرابات في البحر الأحمر)؛ ومن التباطؤ الاقتصادي العالمي الناجم عن الفترة الطويلة لارتفاع أسعار الفائدة، ومن مزيد من خفض الإنتاج النفطي المحتمل من قبل منظمة أوبك+. وتشمل المخاطر المؤدية لتطورات إيجابية انخفاضاً أسرع من المتوقع في أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية، مما من شأنه تعزيز الطلب العالمي وتشجيع تدفقات رأس المال إلى الأسواق الناشئة، بما فيها دولة الإمارات العربية المتحدة.

الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني

شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني تباطؤاً إلى 4% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2024، منخفضاً من 6.7% على أساس سنوي في الربع السابق، ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى النمو البطيء في الخدمات المالية وخدمات التأمين والأنشطة العقارية، والإنشاءات، والتصنيع. ومن المتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني قوياً عند نسبة 5.2% في عام 2024 ونسبة 5.3% في عام 2025، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى الخطط والسياسات الإستراتيجية التي اتخذتها الحكومة لجذب الاستثمارات الأجنبية ودعم نمو الأنشطة ذات المساهمة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والإصلاحات الهيكلية المتواصلة مثل تملك الأجانب للشركات بنسبة 100%، والإصلاحات الضريبية وما إلى ذلك.

الناتج المحلي الإجمالي الهيدروكربوني

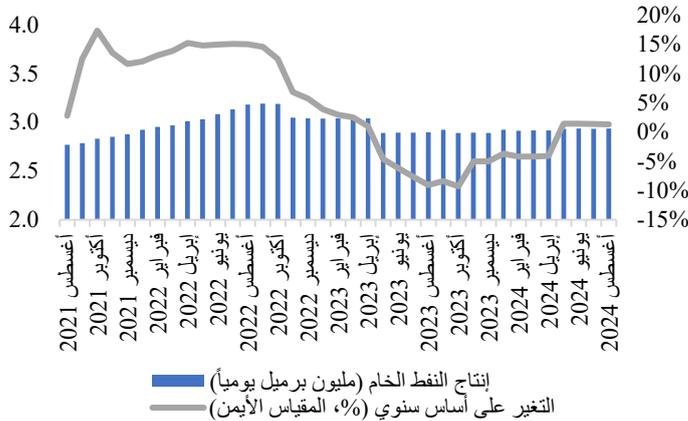
خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2024، بلغ متوسط إنتاج النفط 2.9 مليون برميل يومياً، مما يُمثل انخفاضاً بنسبة 1.8% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، ومن المتوقع أن يظل عند هذا المستوى حتى نهاية عام 2024. وازداد إنتاج الغاز بنسبة 0.8% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2024، مما عوض انخفاض إنتاج النفط، لاحقاً لنمو بنسبة 14.3% على أساس سنوي في الربع الأول.

الجدول 1.2 نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة الإمارات (%)

توقعات 2025	توقعات 2024	2023	2022	2021	
6.0	4.0	3.6	7.5	4.4	الناتج المحلي الإجمالي الكلي
5.3	5.2	6.2	7.1	6.5	الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني
7.7	0.7	3.1-	8.5	1.1-	الناتج المحلي الإجمالي الهيدروكربوني

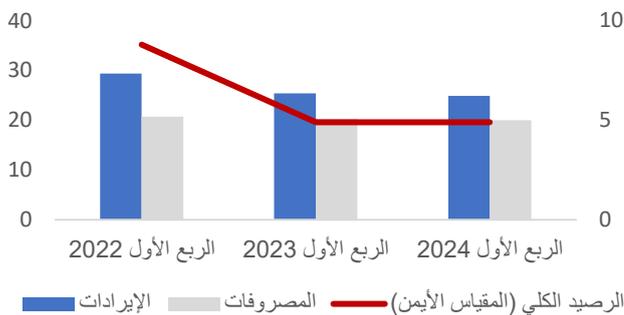
المصادر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء للأعوام 2021-2023، وتوقعات المصرف المركزي للعامين 2024-2025.

الرسم البياني 1.2 متوسط إنتاج النفط الخام في دولة الإمارات



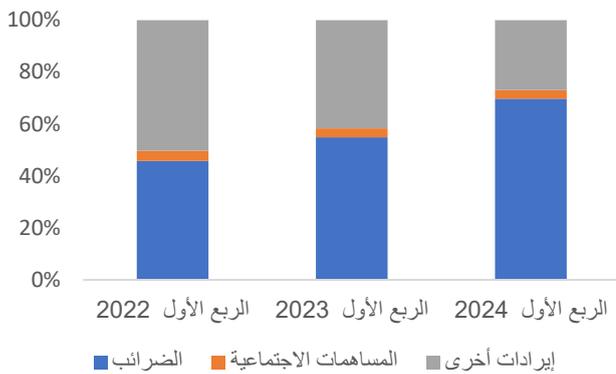
المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط.

الرسم البياني 2.2. الرصيد المالي الموحد (% من الناتج المحلي الإجمالي)

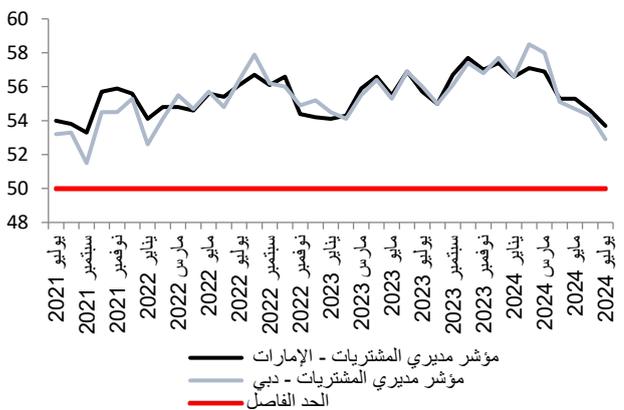


المصادر: وزارة المالية الإماراتية والمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

الرسم البياني 3.2. هيكل الإيرادات المالية في دولة الإمارات كحصة من إجمالي الإيرادات



الرسم البياني 4.2. مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات (أكثر من 50 يعني توسع)



المصدر: ستاندرد آند بورز جلوبال

واستناداً إلى الأداء التاريخي من بداية العام حتى شهر يوليو 2024 والقرار الصادر عن اجتماع أوبك+ بشأن الإنتاج في شهر سبتمبر 2024، من المتوقع أن ينمو قطاع الهيدروكربوني بنسبة 0.7% في عام 2024 (نمو بنسبة 3.3% في الغاز والهيدروكربونات غير النفطية ويقابله انخفاض جزئي بنسبة 0.6% في إنتاج النفط)، يليه مزيد من التوسع بنسبة 7.7% في عام 2025.

الاستثمار والاستهلاك الحكومي

ظل الرصيد المالي للربع الأول من عام 2024 إيجابياً عند 23.5 مليار درهم، أي ما يعادل 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 23.2 مليار درهم أو 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام 2023.

وزادت إيرادات الميزانية الموحدة في الفترة من يناير- مارس 2024 بنسبة 4.3% على أساس سنوي، لتصل إلى 120.6 مليار درهم، أو 24.9% من الناتج المحلي الإجمالي. وكان هذا النمو مدفوعاً بشكل أساسي لارتفاع كبير بلغ 32.5% على أساس سنوي في العائدات الضريبية.

وأصبحت الأوضاع المالية في دولة الإمارات أكثر استقراراً، كما هو واضح في الحصة المتزايدة للإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات، والتي ارتفعت من 45.8% في الربع الأول من عام 2022 إلى 70% تقريباً في الربع الأول من عام 2024. ويُعزى هذا التحول بدرجة كبيرة إلى ضريبة الشركات التي فُرضت في الفترة الأخيرة.

وبلغت المصروفات الحكومية في الربع الأول من عام 2024 ما مجموعه 97.1 مليار درهم، أو 20% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس زيادة بنسبة 5% على أساس سنوي. وارتفعت فئات المصروفات الرئيسية، بما في ذلك تعويضات الموظفين (30.3 مليار درهم)، واستخدام السلع والخدمات (25.9 مليار درهم)، والمنافع الاجتماعية (16.8 مليار درهم)، بنسبة 6.3%، و15.2%، و3.4% على أساس سنوي على التوالي. وبالإضافة إلى ذلك، شهدت المصروفات الرأسمالية زيادة كبيرة، أكثر من سبعة أضعاف، حيث بلغت 5.6 مليار درهم.

الاستثمار الخاص والاستهلاك

تشير المؤشرات إلى توسع في نشاط اقتصادي في القطاع الخاص غير النفطي، حيث وصل مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات في شهر يوليو 2024 إلى 53.7، على خلفية ثقة الأعمال المتواصلة في التوقعات الاقتصادية. ويستند هذا التفاؤل إلى التوقعات باستمرار قوة الطلب والمبيعات، التي من المتوقع أن تدعم نمواً مطرداً في الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، تساهم المبادرات والاستثمارات الجديدة المتوقعة في هذه الآفاق المستقبلية. وفي دبي، بلغ مؤشر مديري المشتريات 52.9 في شهر يوليو 2024، وهو ما يتوافق مع مؤشر مديري المشتريات لدولة الإمارات بأكملها ويشير إلى نمو مستدام في القطاع الخاص غير النفطي للإمارة.

وظل عدد الموظفين المشمولين في نظام حماية الأجور¹ لدى المصرف المركزي ثابتاً تقريباً على أساس سنوي في شهر يونيو 2024، في حين ارتفع متوسط الرواتب الشهرية للموظفين بنسبة 4.8% على أساس سنوي². وتشير هذه القراءات الإيجابية المتعلقة بالتوظيف ونمو الأجور إلى استهلاك محلي قوي ونمو مستدام في الناتج المحلي الإجمالي في الفترات المستقبلية.

² يتم حساب معدلات النمو الخاصة بالتوظيف ومتوسط الأجور باستخدام المتوسط المتحرك لمدة 3 شهور.

¹ البيانات هي كما في 27 أغسطس 2024.

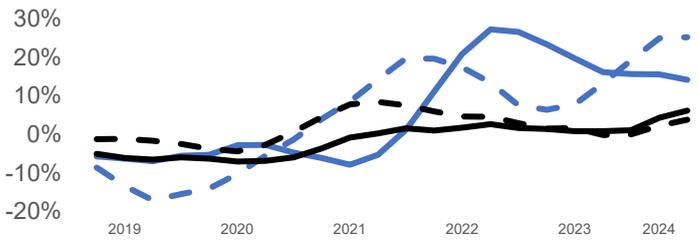
2-2 التحليل القطاعي

شهدت حركة المسافرين في مطارات دولة الإمارات زيادة بنسبة 14.2% في النصف الأول من عام 2024.

استقبلت دبي 9.3 مليون مسافر في النصف الأول من عام 2024، بزيادة بلغت 9% مقارنة بالعام السابق

في الربع الثاني من عام 2024، ارتفع مؤشر إيجار الشقق في أبو ظبي ودبي بنسبة 6.6% و 10.1% على أساس سنوي، كما ارتفع مؤشر إيجار الفلل بنسبة 2.5% و 9.7% على أساس سنوي، على التوالي

الرسم البياني 5.2. التغير النسبي في مؤشر مبيعات المساكن (على أساس سنوي)

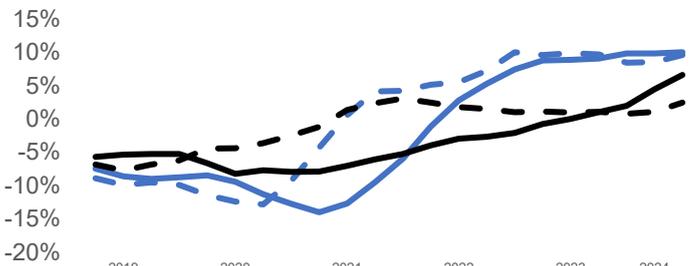


الربع الثاني 2019 الربع الثالث 2019 الربع الأول 2020 الربع الثاني 2020 الربع الثالث 2020 الربع الأول 2021 الربع الثاني 2021 الربع الثالث 2021 الربع الأول 2022 الربع الثاني 2022 الربع الثالث 2022 الربع الأول 2023 الربع الثاني 2023 الربع الثالث 2023 الربع الأول 2024

دبي، مؤشر مبيعات الشقق
دبي، مؤشر مبيعات الفيلا
أبو ظبي، مؤشر مبيعات الشقق
أبو ظبي، مؤشر مبيعات الفيلا

المصادر: دائرة الأراضي والأملاك في دبي، وكوانتا.

الرسم البياني 6.2. التغير النسبي في مؤشر أسعار الإيجارات (على أساس سنوي)



الربع الثاني 2019 الربع الثالث 2019 الربع الأول 2020 الربع الثاني 2020 الربع الثالث 2020 الربع الأول 2021 الربع الثاني 2021 الربع الثالث 2021 الربع الأول 2022 الربع الثاني 2022 الربع الثالث 2022 الربع الأول 2023 الربع الثاني 2023 الربع الثالث 2023 الربع الأول 2024

دبي، مؤشر إيجارات الشقق
دبي، مؤشر إيجارات الفيلا
أبو ظبي، مؤشر إيجارات الشقق
أبو ظبي، مؤشر إيجارات الفيلا

المصادر: دائرة الأراضي والأملاك في دبي، وكوانتا.

واصلت القطاعات غير النفطية البالغ عددها 16 نموها القوي في الربع الثاني من عام 2024، وإن كان بمعدل أكثر اعتدالاً. وواصلت تجارة الجملة والتجزئة والتصنيع والبناء في كونها بعض الركائز الرئيسية لتوسع القطاع غير النفطي. وفي قطاع تجارة الجملة والتجزئة، أدت مختلف اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة والإصلاحات المتعلقة بالتأثيرات، من بين أمور أخرى، إلى زيادة أحجام التجارة وعدد المعاملات. وواصل قطاع التصنيع جذب مستويات أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وشهد توسعاً تماشياً مع "مشروع 300 مليار". وشهد قطاع البناء نمواً، حيث تم تنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية الجديدة وقيد الإنشاء، مثل الاتحاد للطائرات وميناء خور دبي.

العقارات السكنية

في النصف الأول من عام 2024، شهدت معاملات العقارات السكنية في أبوظبي من شهر يناير إلى شهر يوليو 2024، زيادة معتدلة على أساس سنوي بنسبة 2.3%، وتتنوع التوجهات بشكل كبير حسب نوع العقار، حيث شهدت مبيعات الشقق نمواً قوياً بنسبة 39% على أساس سنوي، في حين انخفضت مبيعات الفلل بنسبة 34.8% خلال الفترة ذاتها. وكان النمو يُعزى بشكل أساسي إلى مبيعات الوحدات الجاهزة، والتي ارتفعت بشكل ملحوظ بنسبة 32.7% على أساس سنوي، في مقابل انخفاض بنسبة 9.4% في المبيعات على الخارطة.

ارتفع مؤشر مبيعات الشقق في أبو ظبي بنسبة 6.2% على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2024، مقارنة بنمو بنسبة 3.9% على أساس سنوي في قطاع الفلل.

وارتفع عدد معاملات الإيجار السكني في أبو ظبي بنسبة 2.9% على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2024. وارتفعت معاملات إيجار الشقق بنسبة 3.1% على أساس سنوي، في حين شهدت معاملات إيجار الفلل نمواً بنسبة 1.9% على أساس سنوي خلال الفترة ذاتها.

كما ارتفع مؤشر إيجار الشقق في أبو ظبي بنسبة 6.6% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2024. وارتفع مؤشر إيجار الفلل في أبو ظبي بنسبة 2.5% على أساس سنوي خلال الفترة ذاتها.

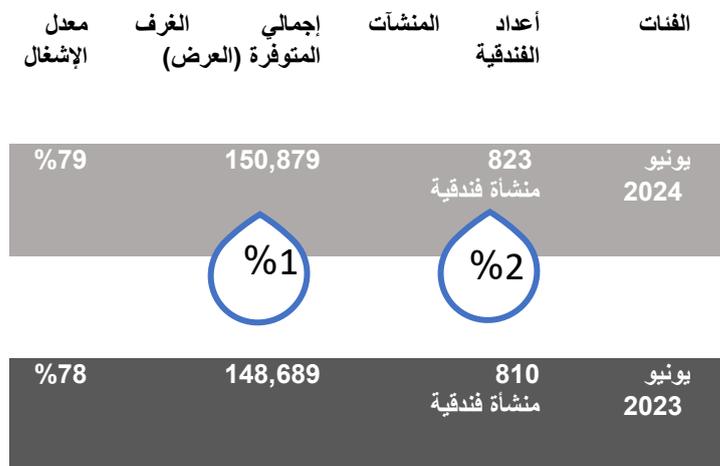
وفي دبي، ارتفعت معاملات المبيعات السكنية بشكل كبير، مسجلة زيادة بنسبة 34.8% على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2024. وارتفع عدد مبيعات الشقق السكنية بنسبة 40.3% على أساس سنوي، متجاوزاً النمو بنسبة 8% في معاملات الفلل. وتجاوزت المبيعات على الخارطة مبيعات الوحدات الجاهزة، حيث حققت نمواً بنسبة 53.4% على أساس سنوي مقارنة بزيادة قدرها 10.6% بالنسبة للأخيرة.

وارتفع مؤشر سعر مبيعات العقارات السكنية في دبي بنسبة 14.3% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2024 مقارنة بالربع الثاني من عام 2023، في حين حققت أسعار الفلل نمواً بلغ 25.3% على أساس سنوي.

ارتفع مؤشر أسعار الإيجارات في دبي بنسبة 10.1% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2024. كما ارتفع مؤشر إيجارات الفلل بنسبة 9.7% على أساس سنوي خلال الفترة ذاتها.

السياحة والضيافة

الرسم البياني 7.2. العرض والطلب على الغرف الفندقية في دبي في عام 2024 (تراكمي لمدة 3 أشهر)



المصدر: دائرة الاقتصاد والسياحة في دبي

حافظت دبي على مكانتها كأحد أكبر المراكز السياحية الدولية في العالم خلال النصف الأول من عام 2024. وارتفعت نسبة إشغال الفنادق إلى 78.7%، وهي أعلى قليلاً من 77.7% في النصف الأول من عام 2023. وظل متوسط الإقامة لكل نزيل دون تغيير تقريباً عند 3.7 ليلة، إلا أنه كانت هناك زيادة بنسبة 3% على أساس سنوي في العدد الإجمالي لليالي في الغرف المشغولة، بمجموع قدره 21.4 ليلة.

علاوةً على ذلك، فإن الرقم القياسي الذي سجلته دبي في النصف الأول من عام 2024، والذي بلغ 9.3 مليون سائح دولي، وهو زيادة بنسبة 9% عن العام السابق، يسلط الضوء على استمرار قوة ومرونة قطاع السياحة، حيث أن النمو في السياحة لا يُعزز الإيرادات فقط، بل له أيضاً تأثير مضاعف على قطاعات أخرى، مثل الضيافة والتجزئة والنقل. ونظراً لمكانة دبي كمركز سياحي عالمي، فمن المرجح أن يساهم النمو المستدام في هذا القطاع بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، وتحديدًا في الاقتصاد غير النفطي.

النقل

شهدت مطارات الإمارات خلال النصف الأول من عام 2024، زيادة بنسبة 14.2% في حركة المسافرين، حيث استقبلت أكثر من 71.7 مليون مسافر مقارنة بـ 62.8 مليون مسافر في الفترة ذاتها من العام الماضي.

واستقبل مطار زايد الدولي أكثر من 13.7 مليون مسافر في النصف الأول من عام 2024، مستفيداً من المرافق والخدمات ذات المستوى الأعلى. ويؤكد هذا على مكانة أبوظبي كمركز رئيسي للنقل، بزيادة بنسبة 33.8% في أعداد المسافرين مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2023.

إن الزيادة في حركة المسافرين لا تعزز مكانة دولة الإمارات كمركز طيران عالمي فحسب، بل تُسهم أيضاً بشكل كبير في الاقتصاد الوطني. وهذا النمو في قطاع الطيران من شأنه أن يعزز السياحة والتجارة والتوظيف، ويساهم في مزيد من تنويع اقتصاد الإمارات.

كما أن الأداء القوي والحضور الدولي لشركات الطيران الوطنية الإماراتية يسلط الضوء على جهود الدولة لتوسيع دورها ضمن شبكة الطيران العالمية.

3-2 التضخم

تواصل المكونات غير المتداولة في كونها المصدر الرئيسي للتضخم في دولة الإمارات

تسارع التضخم الكلي في دولة الإمارات في الربع الثاني من عام 2024 إلى 2.3% على أساس سنوي، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى زيادة الأسعار في فئة النقل

راجع المصرف المركزي توقعاته بشأن التضخم في دولة الإمارات في عامي 2024 و2025 عند نسبة 2.2%

الجدول 2.2. التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في دولة الإمارات (على أساس سنوي، %)

الربع الثاني 2024	الربع الأول 2024	الربع الرابع 2023	الأوزان	
2.3	1.9	1.9	100.0	جميع البنود
2.4	2.0	2.3	71.1	المكونات غير المتداولة
1.9	1.8	1.2	28.9	المكونات المتداولة
3.1	3.2	3.3	35.1	السكن والمياه والكهرباء والغاز
3.3	0.7-	1.5-	12.7	النقل
1.5	2.4	2.0	12.0	الأغذية والمشروبات
2.4	2.9	2.2	7.6	التعليم
0.5-	0.4-	0.6	5.9	المعلومات والاتصالات
2.9	3.4	1.3	5.2	الأقمشة والملابس والأحذية
0.0	1.9	2.7	5.1	الأثاث والأجهزة المنزلية
2.0	2.2	1.8	4.9	سلع وخدمات متفرقة
0.7	1.0	3.6	4.6	المطاعم والفنادق
0.7	3.0-	1.3-	3.1	الترفيه والثقافة
2.0	2.0	2.2	2.2	الرعاية الصحية
5.1	5.2	5.1	1.3	التأمين والخدمات المالية
1.3-	1.6-	2.8-	0.2	التبغ

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.

الآفاق المستقبلية للتضخم³

قام المصرف المركزي بمراجعة توقعاته للتضخم في دولة الإمارات لعام 2024 من 2.3%، إلى 2.2%، وفقاً للتطورات في أسعار السلع الأساسية والأجور والإيجارات تتماشى مع التوقعات السابقة. إلا أنه من المرجح أن يتم تعديل توقعات التضخم إلى مستويات أدنى إذا تواصلت التوجهات المعاكسة للتضخم في الأغذية والمشروبات والمكونات الرئيسية غير المتداولة. وفي عام 2025، تظل توقعات التضخم عند معدل 2.2%، وتُعزى بشكل أساسي إلى المكونات غير المتداولة في سلة المكونات واعتدال أسعار الطاقة وسلوك الدولار الأمريكي.

محركات التضخم في دولة الإمارات

ارتفع معدل التضخم الكلي في دولة الإمارات في الربع الثاني من عام 2024 مقارنةً بالربع السابق، وظل دون المتوسط العالمي. ووفقاً للمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، بلغ متوسط التضخم الكلي في مؤشر أسعار المستهلك 2.3% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2024.

وخلال الربع الثاني من عام 2024، ارتفعت الأسعار في جميع الفئات باستثناء المعلومات والاتصالات، والأثاث والسلع المنزلية، والتبغ. وكان الارتفاع في أسعار المكونات غير المتداولة بنسبة 2.4% على أساس سنوي، والتي تمثل 71.1% من السلة، هو المصدر الرئيسي للارتفاع في التضخم الكلي، في حين سجلت أسعار المكونات المتداولة نمواً بنسبة 1.9% على أساس سنوي.

ومن الفئات الثمانية الأولى في سلة مؤشر أسعار المستهلك، وبوزن أكثر من 93%، فقد شهدت فئة النقل فقط (ثاني أعلى فئة، وتمثل 12.7% من سلة المكونات) زيادة في الربع الثاني من العام مقارنة بالربع الأول من عام 2024 (من 0.7% على أساس سنوي إلى 3.3% على أساس سنوي). وكان هذا هو المحرك الرئيسي لزيادة التضخم الكلي من 1.9% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2024 إلى 2.3% في الربع الثاني.

وواصلت الأسعار في مجموعة الإسكان (بما في ذلك الإيجارات بالإضافة إلى الماء والكهرباء والغاز والأنواع الأخرى من الوقود، والتي تمثل 35.1% من سلة المستهلك)، انخفاضها وبلغت في المتوسط 3.1% على أساس سنوي خلال الربع الثاني من عام 2024 بعد أن بلغت في المتوسط 3.2% على أساس سنوي في الربع الأول، مع بقاء نمو الإيجارات أكثر اعتدالاً بشكل رئيسي في أبوظبي. أما بالنسبة لمجموعة الأغذية والمشروبات، والتي تعد ثاني أكبر مجموعة في سلة المستهلك، فقد انخفض التضخم في الربع الثاني من عام 2024 إلى متوسط قدره 1.5% على أساس سنوي من متوسط 2.4% في الربع الأول من عام 2024، تماشياً مع أسعار الأغذية عالمياً.

³ في هذا القسم، جميع الأرقام الخاصة بالتضخم هي متوسطات خلال الفترة.

الفصل الثالث

تطورات الأسواق النقدية والمالية



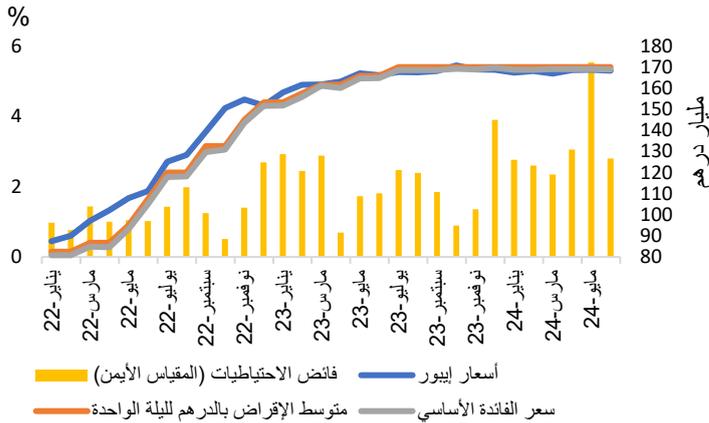
3-1 المعروض النقدي وأسعار الفائدة

استمر سعر الإقراض بالدرهم لليلة واحدة دون سعر الأساس، بينما شهدت الفجوة توسعاً في الربع الثاني من عام 2024 بسبب فائض سيولة في السوق

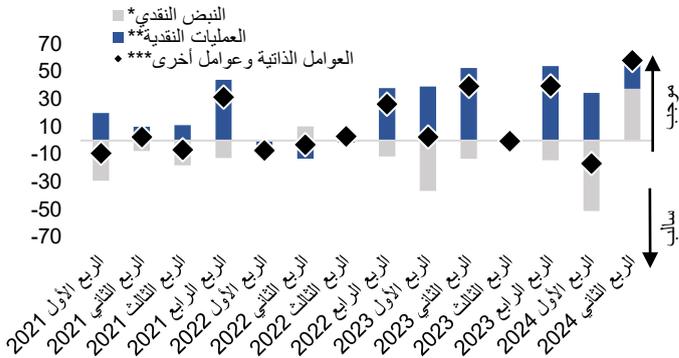
تم خفض سعر الفائدة الأساسي لمصرف الإمارات المركزي بمقدار 50 نقطة أساس إلى 4.9% في سبتمبر 2024

نمو المجاميع النقدية ن1 ون2 ون3 في الربع الثاني من العام 2024 بنسب 12.8% و16.9% و14.7% على التوالي، على أساس سنوي

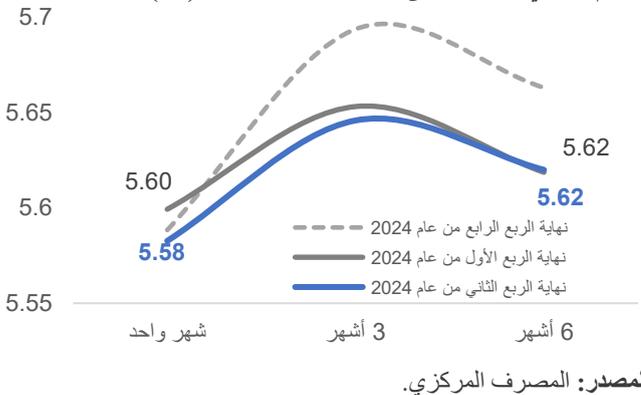
الرسم البياني 1.3. سعر الأساس وأسعار السوق النقدية (%) والاحتياطيات الفائضة في النظام المصرفي (مليار درهم)



الرسم البياني 2.3. الدافع النقدي (مليار درهم)



الرسم البياني 3.3. منحني عائد الأذونات النقدية (%)



المجاميع النقدية

استمر العرض النقدي في النمو بوتيرة قوية خلال النصف الأول من العام 2024، حيث ارتفع العرض النقدي ن1 بنسبة 12.8% على أساس سنوي، ليبلغ 884 مليار درهم في نهاية شهر يونيو 2024⁴ ويعكس ذلك زيادة بنسبة 9.7% على أساس سنوي في النقد المتداول خارج البنوك (14.4% من العرض النقدي ن1) وزيادة بنسبة 13.3% في الودائع النقدية (85.6% من العرض النقدي ن1). كما ارتفع العرض النقدي ن2 بنسبة 16.9% على أساس سنوي ليصل إلى 2,169 مليار درهم، ويرجع ذلك إلى الزيادة القوية في الودائع شبه النقدية (59.2% من العرض النقدي ن2) بنسبة 20% على أساس سنوي⁵، ونما العرض النقدي ن3 بنسبة 14.7% على أساس سنوي، ليصل إلى 2,632 مليار درهم. مما يعكس ارتفاعاً بنسبة 5.4% في الودائع الحكومية بالإضافة إلى النمو في العرض النقدي ن2.

أسعار الفائدة

تماشياً مع سعر الفائدة على أرصدة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، خفض المصرف المركزي على سعر الفائدة الرئيسي (سعر الأساس) بمقدار 50 نقطة أساس في سبتمبر 2024 إلى 4.9%. وبقيت أسعار الفائدة بين البنوك لليلة واحدة دون سعر الأساس على مدى الربع السنوي، حيث سجل متوسط الإقراض بالدرهم لليلة واحدة مستوى أقل بحوالي 30 نقطة أساس تقريباً من سعر الأساس، الأمر الذي يعكس استمرار وجود قدر كبير من الاحتياطيات الفائضة المستدامة في القطاع المصرفي، بلغ كمتوسط 144.7 مليار درهم.

هذا وقد اتسعت الفجوة بين متوسط الإقراض بالدرهم لليلة واحدة وسعر الأساس، وكذلك الفجوة بين بين متوسط الإقراض بالدرهم لليلة واحدة وسعر الفائدة لليلة واحدة في الولايات المتحدة، بسبب ارتفاع مستويات فائض السيولة على مستوى النظام. وتحول الدافع النقدي إلى الاتجاه الإيجابي خلال الربع السنوي بسبب صافي تدفقات رأس مال كبيرة، بصورة رئيسية، بجانب انخفاض في صافي إصدار منخفض في الأذونات النقدية أدى لإضافة سيولة للقطاع المصرفي. وقد عوّضت هذه العوامل تأثير الزيادة في متطلبات الاحتياطي الإلزامي (من 11% إلى 14% بالنسبة للودائع لأجل)، مما أدى إلى وجود فائض سيولة أعلى على مستوى النظام في نهاية شهر يونيو.

وتحركات عائدات الأذونات النقدية (M-Bills) بشكل هامشي على نطاق واسع خلال الربع السنوي. ويعكس ذلك استقراراً عاماً لتوقعات السوق فيما يخص التغييرات في المدى القريب في مسار سعر الأساس في الولايات المتحدة. وعلى الخصوص، تم تداول الأذونات النقدية (M-Bills) لأجل شهر و3 أشهر و6 أشهر ضمن نطاق تراوح بين 5.5% و5.7% خلال معظم الربع، باستثناء منتصف شهر أبريل حين تعرّضت دولة الإمارات العربية المتحدة لموجة فيضانات قوية. وانخفض الحجم القائم للأذونات النقدية (M-Bills) إلى 186.2 مليار درهم في نهاية شهر يونيو، متراجحاً من 214.7 مليار درهم كما في نهاية شهر مارس. وعلى الرغم من صافي إصدار سلبي في الربع السنوي، يواصل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تحقيق الموازنة التي تضمن امتصاص السيولة المتزايدة على مستوى النظام، دون التسبب في تشوهات في تسعير الأذونات النقدية (M-Bills).

⁷ يساوي العرض النقدي ن3 العرض النقدي ن2 بالإضافة إلى الودائع الحكومية لدى المصرف المركزي والبنوك التجارية.

⁴ يتكون العرض النقدي ن1 من الودائع النقدية والعملة المتداولة خارج البنوك.

⁵ يساوي العرض النقدي ن2 العرض النقدي ن1 بالإضافة إلى الودائع شبه النقدية.

⁶ تشمل الودائع شبه النقدية على ودائع المقيمين لأجل بالدرهم الإماراتي وجميع أنواع الودائع بالعملة الأجنبية.

2-3 التطورات المصرفية

ظروف تمويل مواتية، ومصداق سيولة مدعومة بنمو قوي في الودائع بنسبة 13.0% على أساس سنوي

استبيان توجهات الائتمان يظهر أوضاع ائتمان إيجابية

تواصل محافظة قروض النظام المصرفي توسعها، إذ ارتفعت بنسبة 8.0% على أساس سنوي

أصول النظام المصرفي وهيكله

الجدول 1.3. الأصول والائتمان في بنوك الإمارات (مليار درهم)

الربع الثاني 2024	الربع الأول 2024	الربع الرابع 2023	الربع الثالث 2023	الربع الثاني 2023	
4,310	4,255	4,071	3,952	3,873	إجمالي الأصول
%11.3	%13.0	%11.1	%10.3	%12.3	(التغير على أساس سنوي)
2,101	2,047	1,991	1,982	1,945	الائتمان الإجمالي
%8.0	%8.0	%6.0	%5.8	%4.2	(التغير على أساس سنوي)
1,816	1,777	1,738	1,740	1,717	الائتمان المحلي
%5.8	%6.1	%5.3	%5.1	%3.5	(التغير على أساس سنوي)
191	188	184	213	219	الحكومة
%12.9	%12.8	%13.0	%0.0	%1.6	(التغير على أساس سنوي)
302	298	293	280	264	الكيانات المرتبطة بالحكومة
%14.4	%21.4	%15.5	%9.7	%1.7	(التغير على أساس سنوي)
1,306	1,272	1,240	1,236	1,222	القطاع الخاص
%6.9	%6.0	%5.8	%5.3	%5.1	(التغير على أساس سنوي)
451	431	418	408	396	قطاع التجزئة
%13.9	%12.1	%11.5	%10.7	%9.6	(التغير على أساس سنوي)
856	842	822	828	826	الشركات
%3.6	%3.2	%3.1 %3.0	%2.9	%3.0	(التغير على أساس سنوي)
17	18	21	11	12	المؤسسات المالية غير المصرفية
%38.2	%44.9	%59.7	%18.5	%10.2	(التغير على أساس سنوي)
285	270	254	241	228	الائتمان الأجنبي
%25.0	%21.8	%11.0	%10.7	%9.8	(التغير على أساس سنوي)

المصدر: المصرف المركزي
ملاحظات: البيانات كما في نهاية الفترة

الجدول 2.3. إجمالي الودائع في بنوك الإمارات (مليار درهم)

الربع الثاني 2024	الربع الأول 2024	الربع الرابع 2023	الربع الثالث 2023	الربع الثاني 2023	
2,693	2,657	2,522	2,421	2,382	ودائع البنوك
%13.0	%15.2	%13.5	%10.7	%13.9	(التغير على أساس سنوي)
2,471	2,436	2,320	2,231	2,171	ودائع المقيمين
%13.8	%16.4	%15.5	%13.9	%17.8	(التغير على أساس سنوي)
420	420	402	423	426	القطاع الحكومي
%1.4	%3.3	%1.2	%5.4	%34.2	(التغير على أساس سنوي)
238	249	224	231	214	الكيانات المرتبطة بالحكومة
%11.0	%16.2	%3.4	%0.5	%0.7	(التغير على أساس سنوي)
1,765	1,713	1,630	1,525	1,482	القطاع الخاص
%19.1	%20.4	%20.8	%19.6	%17.1	(التغير على أساس سنوي)
718	693	653	628	618	قطاع التجزئة
%16.2	%15.3	%16.7	%17.1	%16.7	(التغير على أساس سنوي)
1,047	1,020	977	896	864	الشركات
%21.2	%24.2	%23.6	%21.4	%17.3	(التغير على أساس سنوي)
48	54	64	51	50	المؤسسات المالية غير المصرفية
%2.6	%10.0	%37.4	%3.8	%3.1	(التغير على أساس سنوي)
222	221	202	190	211	ودائع غير المقيمين
%5.1	%3.5	%5.2	%16.8	%15.0	(التغير على أساس سنوي)

المصدر: المصرف المركزي
ملاحظات: البيانات كما في نهاية الفترة.

ارتفع إجمالي أصول قطاع النظام المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 11.3% على أساس سنوي، ليلعب 4,310 مليار درهم في نهاية الربع الثاني من عام 2024. وظل عدد البنوك المرخصة في دولة الإمارات العربية المتحدة دون تغيير عند 61 بنكا، منها 23 بنكا وطنياً و38 فرعاً لبنوك أجنبية تعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ائتمان وودائع النظام المصرفي

سجلت محافظة الإقراض المجمعة للنظام المصرفي في دولة الإمارات نمواً بنسبة 8.0% على أساس سنوي، مدفوعاً، بصورة رئيسية بالائتمان المحلي، الذي سجل نمواً بنسبة 5.8% على أساس سنوي ليلعب 1,816 مليار درهم في نهاية الربع الثاني من عام 2024، عاكساً التوسع في القروض للأفراد والقروض لشركات القطاع الخاص، اللذان سجلا نمواً بنسبة 13.9% و3.6% على التوالي، على أساس سنوي. وسجل الائتمان المحلي الممنوح للأفراد نمواً عبر فئات فرعية رئيسية تضمنت قروض الرهن العقاري والقروض الشخصية وقروض السيارات.

تعززت وفرة السيولة وأوضاع التمويل المواتية بنمو قوي في الودائع بلغ 13.0% على أساس سنوي. وقد جاء النمو في وديائع النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة مدفوعاً، بشكل أساسي، بودائع القطاع الخاص المحلي، التي سجلت نمواً بنسبة 19.1% على أساس سنوي. وكان من المساهمين في نمو وديائع القطاع الخاص المقيم التوسع في وديائع الأفراد وودائع الشركات حيث سجلا نمواً بنسبة 16.2% و21.2% على التوالي، على أساس سنوي. وتعكس نسبة القروض إلى الودائع، التي بلغت 78.0%، طاقة الإقراض الوفيرة للقطاع المصرفي.

استبيان المصرف المركزي حول توجهات الائتمان

أظهر استبيان توجهات الائتمان الذي أجراه المصرف المركزي للربع الثاني للعام 2024 أوضاعاً إيجابية لتوجهات الائتمان، دلّ عليها الطلب المستدام على الائتمان وديناميكيات العرض. ويكشف التقرير عن زيادة في رغبة المؤسسات المالية منح الائتمان، تدعمها الأفاق الاقتصادية الإيجابية، والتحسين في جودة الأصول والوفرة في طاقة ائتمان القطاع المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة. ويرجح أن تستمر توجهات الائتمان المتماسكة خلال الربع الثالث للعام 2024.

3-3 التطورات المالية

حافظ النظام المصرفي في دولة الإمارات على مرونته، مع توفر مصدات كافية لحماية رأس المال والسيولة

ارتفعت أسعار الأسهم في الربع الأول من عام 2024 بنسبة 25.4% على أساس سنوي في دبي، وانخفضت بنسبة 3.6% على أساس سنوي في

شهدت علاوات مبادلات مخاطر الائتمان بالنسبة لأبوظبي ودبي مزيداً من الانخفاض، على خلفية أساسيات اقتصاد قوية

مؤشرات السلامة المالية

واصلت البنوك العاملة بدولة الإمارات المحافظة على مستويات رأس المال كافية، أعلى من الحد الأدنى المطلوب. كما بقيت أوضاع رأس المال الإجمالية قوية، إذ بلغت نسبة كفاية رأس المال 18.3 في الربع الثاني من العام 2024، أي بارتفاع طفيف عن مستوياتها خلال الفترة نفسها من العام المنصرم، بينما ظلت نسبة رأس مال الشق-1 ونسبة رأس مال حقوق الملكية العادية الشق-1 عند 17.0% و15.3%، على التوالي.

ظلت مؤشرات التمويل والسيولة في النظام المصرفي بوجه عام مواتية خلال الربع الثاني من العام 2024. واستمر النمو القوي المزدوج الرقم في ودائع المقيمين مساهمته في احتياطات السيولة والتمويل القوية، الأمر الذي دلت عليه مؤشرات الإقراض والتمويل الرئيسية ومؤشرات التمويل، ونسبة القروض إلى الودائع القوية، التي تشير إلى طاقة إقراض وفيرة.

تحسنت نسب جودة الأصول لدى البنوك بدولة الإمارات، إذ انخفض صافي نسبة القروض المتعثرة، ونسبة القروض المتعثرة إلى 2.3% و5.4% على التوالي. وقد أسهم في ذلك، إلى حد كبير، الانخفاض في مخزون القروض المتعثرة في محفظة قروض الشركات الخاصة. كما استقرت جودة الأصول من التحسن الذي طرأ على ديناميكيات شطب القروض المتعثرة.

أسواق الأسهم

انخفض المؤشر العام لسوق أبو ظبي للأوراق المالية بنسبة 6.1%، على أساس سنوي، في الربع الثاني من العام 2024. وسجلت القيمة السوقية مزيداً من التراجع لتبلغ 2.7 تريليون درهم، نظراً لانخفاض أسعار أسهم بعض الشركات الكبرى التي تشكل 25% من إجمالي الأسهم القابلة للتداول بشكل حر. وفي المقابل، ارتفع المؤشر العام لسوق دبي المالي بنسبة 11.5%، على أساس سنوي، في الربع الثاني من عام 2024. وانخفضت القيمة السوقية إلى 686 مليار درهم. واستمر سوق دبي المالي في ضم مستثمرين جدد، وتجلي ذلك في ارتفاع عدد الشركات المدرجة إلى 64 شركة بنهاية شهر يونيو 2024.

الجدول 3.3. مؤشرات السلامة المالية في دولة الإمارات

المؤشرات	الربع الثاني 2023	الربع الثالث 2023	الربع الرابع 2023	الربع الأول 2024	الربع الثاني 2024
كفاية رأس المال					
نسبة كفاية رأس المال	18.2%	18.5%	17.9%	18.0%	18.3%
نسبة الشق الأول من رأس المال	17.0%	17.4%	16.6%	16.7%	17.0%
نسبة حقوق المساهمين العادية من الشق الأول	15.3%	15.6%	14.9%	15.0%	15.3%
السيولة والتمويل					
نسبة السلف إلى الموارد المستقرة	73.8%	76.5%	73.9%	72.4%	72.6%
نسبة صافي التمويل المستقر**	114.4%	111.7%	111.6%	113.6%	114.4%
نسبة القروض إلى الودائع	81.6%	81.9%	79.0%	77.0%	78.0%
نسبة الأصول السائلة المؤهلة	20.8%	20.7%	22.0%	22.0%	22.2%
نسبة تغطية السيولة*	162.5%	151.0%	160.8%	157.7%	159.2%
جودة الأصول					
نسبة صافي القروض المتعثرة***	2.8%	2.7%	2.4%	2.3%	2.3%
نسبة القروض المتعثرة****	6.9%	6.6%	5.9%	5.6%	5.4%

المصدر: المصرف المركزي

ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة

* تنطبق نسبة تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل المستقر على خمسة بنوك معتمدة.

** لا يشمل صافي نسبة القروض المتعثرة على مخصصات محددة، وتوفر مؤشراً أفضل لجودة الأصول، بالأخذ بالاعتبار مستويات المخصصات في النظام المصرفي في دولة الإمارات.

إن نسبة الأصول السائلة المؤهلة ونسبة السلف إلى الموارد المستقرة هي لقطاع البنوك بدولة الإمارات.

*** بالنسبة لمنهجية تقارير نسبة القروض المتعثرة ونسبة صافي القروض المتعثرة، يرجى الاطلاع المصرف المركزي (2019): المصرف المركزي يطور تقاريره الخاصة بالقروض المتعثرة.

الجدول 4.3. أسواق الأسهم في دولة الإمارات

الربع الأول 2024	الربع الأول 2024	الربع الرابع 2023	الربع الثالث 2023	الربع الثاني 2023			
6.1%	3.6%	8.6%	0.3%	3.9%	مؤشر أسعار الأسهم*	أبوظبي	
2754	2865	2883	2842	2754	مليار درهم		
0.01%	10.5%	12.0%	35.1%	40.3%	القيمة السوقية*		
60	67	66	71	64	مليار درهم		
5.9%	21.5%	29.0%	19.5%	35.2%	على أساس سنوي	القيمة المتداولة**	
11.5%	25.4%	19.4%	21.6%	6.1%	على أساس سنوي	مؤشر أسعار الأسهم*	دبي
686	723	672	690	631	مليار درهم		
8.7%	22.8%	16.3%	21.6%	13.8%	على أساس سنوي	القيمة السوقية*	
22	24	22	31	27	مليار درهم	القيمة المتداولة**	
18.4%	27.5%	7.9%	56.1%	0.3%	على أساس سنوي	على أساس سنوي	

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع

ملاحظات: * تشير إلى متوسط القيم خلال الشهر أو الربع،

** تشير إلى القيم في نهاية الشهر أو الربع

الجدول 5.3. الإمارات العربية المتحدة - مبادلات مخاطر الائتمان السيادية (المتوسط، نقطة أساس)

2024		2023			2022	
الربع الثاني*	الربع الأول*	الربع الرابع*	الربع الثالث*	الربع الثاني*	الربع الأول*	الربع الثاني*
40.9	39.9	44.4	36.0	40.2	43.1	52.6
65.3	65.3	71.4	69.6	80.8	78.0	106.7

المصدر: المصرف المركزي

ملاحظات: البيانات كما في نهاية الفترة.

3-4 تطورات قطاع التأمين

ظل قطاع التأمين متمتعاً برسملة جيدة خلال النصف الأول من العام 2024، مع نسب كفاية رأس مال ونسب أرباح جيدة

سجلت المخصصات الفنية ومستوى الأصول الاستثمارية ارتفاعات قوية

واصل قطاع التأمين في دولة الإمارات نموه خلال النصف الأول من العام 2024، من حيث إجمالي أقساط التأمين المكتتبه، وعدد وثائق التأمين وإجمالي المطالبات المدفوعة

هيكل قطاع التأمين ونشاطه

واصل قطاع التأمين في دولة الإمارات نموه في الربع الثاني من العام 2024 من حيث إجمالي أقساط التأمين المكتتبه. ويبلغ عدد شركات التأمين المرخصة في دولة الإمارات 59 شركة، منها 23 شركات تأمين تقليدية و10 شركات تأمين تكافلي وطنية، و25 فرع لشركة تأمين أجنبية تعمل في دولة الإمارات وفرع واحد لشركة إعادة تأمين أجنبية تعمل في دولة الإمارات. وبلغ عدد المهن المرتبطة بالتأمين 498.

وخلال الأشهر الستة الأولى من عام 2024، ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبه بنسبة 31.2% على أساس سنوي لتبلغ 35.7 مليار درهم، ويعزى ذلك في الغالب إلى ارتفاع أقساط التأمين على الممتلكات والمسؤوليات بنسبة (39.4%) على أساس سنوي، وأقساط التأمين الصحي بنسبة (30.7%) على أساس سنوي، وأقساط تأمين الأشخاص وتراكم الأموال بنسبة (9.1%) على أساس سنوي، ويعود هذا النمو، بصورة رئيسية، إلى ارتفاع أقساط التأمين على الحياة، الجماعية والفردية.

ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة لكافة أنواع خطط التأمين بنسبة 34.0% على أساس سنوي، ليبليغ 18.9 مليار درهم في النصف الأول من العام 2024. وقد كان ذلك مدفوعاً بشكل أساسي بارتفاع المطالبات المدفوعة في تأمين الممتلكات والمسؤوليات بنسبة 46.2% على أساس سنوي، وفي تأمين الأشخاص وتراكم الأموال بنسبة 15.0%.

في النصف الأول من العام 2024، ارتفع إجمالي المخصصات الفنية⁸ لجميع أنواع التأمين بنسبة 22.8% على أساس سنوي، ليبليغ 94.2 مليار درهم. وبلغ حجم الأصول المستثمرة في قطاع التأمين 78.7 مليار درهم (50.8% من إجمالي الأصول) مقارنة بـ 72.9 مليار درهم (57.1% من إجمالي الأصول) خلال الفترة نفسها من العام 2023. وبلغ معدل الاحتفاظ⁹ بأقساط التأمين المكتتبه لجميع أنواع التأمين 53.1% (18.9 مليار درهم) في النصف الأول من عام 2024، مقارنة بـ 53.8% (14.6 مليار درهم) قبل ذلك بعام.

مؤشرات سلامة قطاع التأمين

ظل قطاع التأمين في الإمارات العربية المتحدة يتمتع بمستويات رسملة جيدة. وفيما يتعلق بنسب كفاية رأس المال المختلفة، ارتفعت نسبة الأموال الخاصة¹⁰ إلى الحد الأدنى لمطالبات رأس المال إلى 376% في النصف الأول من العام 2024، مقارنة بـ 352.4% في النصف الأول من عام 2023؛ وبلغت نسبة الأموال الخاصة إلى متطلبات ملاءة رأس المال إلى 185.8% في السنة حتى شهر يونيو 2024 مقارنة بـ 203.4% في النصف الأول من العام 2023، نتيجة لارتفاع الأموال الخاصة المؤهلة لاستيفاء متطلبات ملاءة رأس المال؛ وبلغت نسبة الأموال الخاصة إلى الحد الأدنى لصندوق الضمان 286.7% في الأشهر الستة الأولى من العام 2024 مقارنة بـ 308.9% في النصف الأول من عام 2023.

أما فيما يتعلق بالربحية، فقد بلغت نسبة صافي الربح الإجمالي إلى صافي أقساط التأمين المكتتبه 6% في النصف الأول من العام 2024، مقارنة بـ 10.4% قبل ذلك بعام. وارتفع عائد متوسط الأصول إلى 0.7% في النصف الأول من العام 2024 مقارنة مع 0.5% في النصف الأول من العام السابق.

الجدول 6.3. المؤشرات الرئيسية لقطاع التأمين (مليار درهم)

البند	2023		*2024	
	الربع الأول	النصف الأول	الربع الأول - الأول - الثالث	كامل السنة*
1- إجمالي أقساط التأمين المكتتبه	17.8	27.2	42.0	53.4
• الممتلكات والمسؤوليات	6.5	9.9	16.6	20.8
• التأمين الصحي	9.3	14.0	20.1	25.9
• الأشخاص وعمليات تكوين الأموال	2.0	3.3	5.3	6.7
2- إجمالي المطالبات المدفوعة	7.1	14.1	23.1	31.6
• الممتلكات والمسؤوليات	1.7	3.9	5.7	7.5
• التأمين الصحي	4.9	9.2	14.4	20.0
• الأشخاص وعمليات تكوين الأموال	0.5	1.0	3.0	4.1
3- المخصصات الفنية	73.7	76.7	75.0	76.3
4- إجمالي الأصول المستثمرة	70.5	72.9	74.4	77.2
5- إجمالي الأصول	128.3	127.7	131.6	130.3
6- إجمالي حقوق الملكية	26.3	27.0	27.9	28.0

المصدر: المصرف المركزي.

ملاحظات: * بيانات أولية، تراكمية في نهاية الفترة.

الجدول 7.3. مؤشرات سلامة التأمين (%)

البند	2023		*2024	
	الربع الأول	النصف الأول	الربع الأول - الأول - الثالث	كامل السنة
1- نسبة إعادة التأمين	53.2	53.8	52.5	53.2
نسبة الاحتفاظ	53.2	53.8	52.5	53.2
2- نسب كفاية رأس المال				
الأموال الذاتية إلى متطلب الحد الأدنى لرأس المال	340.6	352.4	349.8	364.2
الأموال الذاتية إلى متطلب ملاءة رأس المال	198.0	203.4	207.3	217.1
الأموال الذاتية إلى المبلغ الأدنى للضمان	309.3	308.9	310.6	309.4
3- نسب الأرباح				
صافي إجمالي الربح إلى صافي الأقساط المكتتبه	7.8	10.4	12.1	8.8
العائد على متوسط الأصول	0.5	0.5	0.6	0.35

المصدر: المصرف المركزي.

ملاحظات: * بيانات تقديرية

¹⁰ تتكون الأموال الذاتية من رأس المال الذي ينبغي على شركة التأمين توفيره لتلبية متطلبات الملاءة المالية، والذي يتضمن الأصول المقبولة ناقصاً الخصوم.

⁸ المخصصات الفنية هي مبالغ تقوم شركات التأمين باقتطاعها والاحتفاظ بها لمواجهة الالتزامات المالية المستحقة للمؤمن لهم، طبقاً للتشريعات الواردة في القانون والتعليمات المالية لشركات التأمين وشركات التأمين التكافلي.

⁹ يتم حساب نسبة الاحتفاظ باعتبارها نسبة صافي الأقساط المكتتبه إلى إجمالي الأقساط المكتتبه.

المقر الرئيسي
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
ص.ب. 854
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

<p>فرع العين شارع علي بن أبي طالب ص.ب. 1414 العين الإمارات العربية المتحدة</p>	<p>فرع الفجيرة شارع حمد بن عبد الله ص.ب. 768 الفجيرة الإمارات العربية المتحدة</p>	<p>فرع رأس الخيمة شارع المنتصر ص.ب. 5000 رأس الخيمة الإمارات العربية المتحدة</p>	<p>فرع الشارقة شارع الملك عبد العزيز المنطقة الصناعية بالشارقة ص.ب. 645 الشارقة الإمارات العربية المتحدة</p>	<p>فرع دبي شارع 26 بر دبي ص.ب. 448 دبي الإمارات العربية المتحدة</p>
-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على:

الهاتف المجاني: 800 22823

الهاتف: +9712-6652220

الفاكس: +9712-6652504